

اللباب في علل البناء والإعراب

في الياء أكثر وقد قالوا طَعَامٌ مَكْدِيُولٌ وَمَزِيُولٌ وَتُفَّاحَةٌ مَطِيُولَةٌ فقال الخليل وسيبويه المَحْدُوفُ منه الواوُ الزائدةُ .
وقا أبو الحسن الأخفش المحذوفُ عينُ الكلمةِ وَحُجَّةُ الأَوَّلِينَ من وجْهين .
أحدهما أَنَّ حَذْفَ الزائدِ أَوْلَى إِذَا لم يُخْلَسْ حذْفُهُ بمعنى وهنا لا يُخْلَسُ بمعنى إِذْ ليس في اللفظِ فَرْقٌ بينَ الحذفين وَإِنَّمَا ذلك أمرٌ تقديري حُكْمِيٌّ والمعنى مفهوم على التقديرين جَمِيعاً فإِبْقَاءُ الأصليِّ على هذا أَوْلَى .
والوجه الثَّانِي أَنَّ الأَصْلَ في هذا المثال أَنَّ تَدَلَّ الميمُ وحدها مع حركة العينِ على معنى المفعول كما في اسم الفاعِلِ نحو مُقِيمٌ ومُكْرِمٌ فكذلك يَجِبُ أَنْ يكونَ في مفعول وَإِنَّمَا قصدُوا بالواوِ الفرقَ بين الثلاثي والرباعي نحو مُكْرِمٌ ومضروبٌ والفرقُ حاصلٌ بينهما سواء حذفت الأصليُّ أو الزائد ويُقَوَّى ذلك أَنَّ المحذوفَ لو كانَ الأصليِّ لَقُلَّتْ مَبْيُوعٌ إِذْ لا حَاجَةَ إِلَى قلبِ الواوِ ياءً إِذْ كانَ في قلبِ الواوِ ياءً حَذْفُ أَصْلٍ وقلبُ زائدٍ وفي حَذْفِ الزائدِ إقرارُ الأصليِّ فكانَ أَوْلَى وَإِذَا تقررَت هذه القاعدةُ فَإِنَّ الحذفَ على مذهب سيبويه أَنَّ تحذفَ الزائدَ وتنقلَ حركةَ الواوِ إِلَى القافِ فوزنُهُ مَفْعُولٌ بضم الفاء وإسكانِ العينِ وعلى قول الأخفش نُقِلَتِ ضَمَةُ الواوِ الأُولَى